Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 3106-0323
Volume 2 – Issue 2 – 2026
Pages 194-212

Mustafa Ben Halim and His Role in Building the Libyan State (1954–1957)

Dr. Munira Ali Masoud Al-Shikhi *
Department of History, Faculty of Arts and Sciences, Suluq, University of Benghazi, Libya
*Corresponding: monira.ali@uob.edu.ly

مصطفى بن حليم ودوره في بناء الدولة الليبية 1954-1957م

د. منيرة علي مسعود الشيخي *
قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم سلوق، جامعة بنغازي، ليبيا

Received: 25-05-2026; Accepted: 17-06-2026; Published: 19-07-2026

Abstract:
This research examines the life of Mustafa Ahmed Ben Halim, a former Prime Minister of the Kingdom of Libya (1954–1957), highlighting his pivotal role in the foundational phase of building the modern Libyan state. It explores his background and political career, underscoring his fundamental contributions to establishing key economic and financial institutions—such as the Central Bank of Libya and the Agricultural Bank. Additionally, the study focuses on his legislative role in drafting the Petroleum Law, which established the regulatory framework for exploiting oil wealth and defined the mechanis In Libya, he advanced this sector and fostered educational and cultural development by establishing the Libyan University—which served as the foundation for higher education in the country. Ben Halim's efforts were not limited to domestic institution-building; they were accompanied by the strengthening of foreign relations. He pursued a balanced policy that focused on concluding agreements with the United States and solidifying ties with Britain and France, in addition to addressing the issue of liquidating Italian assets in Libya during the post-war period.ms for granting concessions to operating foreign companies.

Keywords: Mustafa Ben Halim, economic measures, state institution building, foreign relations.

الملخص
يستعرض هذا البحث سيرة رئيس الوزراء الأسبق بالمملكة الليبية مصطفى أحمد بن حليم 1954-1957م، مسلطًا الضوءَ على دوره الفعال في مرحلة التأسيس وبناء الدولة الليبية الحديثة، كما يتناول البحث نشأته ونشاطه السياسي، مبرزاً إسهاماته الجوهرية في وضع اللبنات الأساسية الأولى للمؤسسات الاقتصادية والمالية؛ مثل البنك المركزي الليبي والبنك الزراعي، كما يركز على دوره التشريعي في إعداد قانون البترول الذي وضع الضوابط التنظيمية لاستغلال الثروة النفطية، وحدد آليات منح الامتيازات للشركات الأجنبية العاملة في ليبيا بهذا القطاع، فضلاً عن النهوض بالجانب التعليمي والثقافي بإنشاء الجامعة الليبية التي مثلت النواة الأولى للتعليم الجامعي في البلاد، ولم تقتصر جهود بن حليم على التأسيس الداخلي فحسب، بل واكبها توطيد للعلاقات الخارجية؛ حيث انتهج سياسة متوازنة ركزت على إبرام الاتفاقيات مع الولايات المُتحدة الأمريكية، وتوثيق الروابط مع بريطانيا وفرنسا، فضلاً عن معالجة ملف تصفية الممتلكات الإيطالية في ليبيا في مرحلة ما بعد الحرب.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكلمات المفتاحية: مصطفى بن حليم، التدابير الاقتصادية، بناء مؤسسات الدولة، العلاقات الخارجية.

مقدمة:

بعد حصول ليبيا على استقلالها عام 1951م، واجهت البلاد ظروفاً اقتصادية صعبة للغاية، وكان اقتصادها مدمراً بعد الحرب، وفى تلك الفترة المُبكرة من تاريخ المملكة الليبية تشكلت الحكومات الاتحادية، وجاء مصطفى بن حليم ليشغل منصب رئيس الوزراء الثالث في البلاد، بعد حكومتي محمود المنتصر ومحمد الساقزلي، ومنذ الأيام الأولى لتوليه رئاسة الحكومة، كان بن حليم يدرك حجم الدمار والتحديات التي تواجه الدولة الوليدة، فركز جهوده على تطوير مؤسسات الدولة وبنائها عبر حزمة من التدابير الاقتصادية، وسعى بجدية إلى توظيف العلاقات الخارجية بإبرام الاتفاقيات والمُعاهدات، خاصة مع الولايات المُتحدة الأمريكية لجلب الدعم والمُساعدات الاقتصادية الضرورية لتمويل المشاريع التنموية، وانتشال ليبيا من أزماتها الاقتصادية، كما اتخذ خطوات حاسمة لتحقيق الاستقلال المالي والمؤسسي من خلال إنشاء البنك المركزي و البنك الزراعي، وسن تشريعات قانون البترول التي تُنظم استغلال الثروات الوطنية، بما يضمن سيادة الدولة وتنميتها المستدامة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا الموضوع الموسوم بـ (مصطفى بن حليم ودوره في بناء الدولة الليبية 1954-1957م) في إبراز مرحلة التأسيس الهيكلي للدولة الليبية، مسلطاً الضوء على السياسة الحكيمة التي أنتهجها بن حليم لتعزيز الركائز المؤسسية للاقتصاد الليبي، وتوظيف علاقاته الخارجية للحصول على الدعم المالي اللازم لدفع مسيرة التنمية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف هذا الموضوع إلى الآتي:

1 ـ إبراز الدور الأسري، ومرحلة التنشئة والتعليم في تشكيل التوجهات السياسية والفكرية لمصطفى بن حليم.

2 ـ دراسة القرارات الاقتصادية والإجراءات العملية التي قام بها مصطفى بن حليم لتطوير ودعم اقتصاد ليبيا.

3 ـ توضيح جهوده في بناء مؤسسات الدولة وتطويرها، فضلاً عن دوره البارز في صياغة قانون البترول، لاستغلال الثروة النفطية لصالح الدولة.

4 ـ تقييم علاقاته الخارجية مع الدول الكبرى، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

5 ـ إيضاح دوره في حل مشكلة الأملاك الإيطالية في ليبيا.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول مدى مُساهمة بن حليم في بناء الدولة الليبية الحديثة، وتوطيد أركانها من خلال سياسته الاقتصادية، والاستفادة من علاقاته الخارجية لخدمة التنمية والاستقلال الاقتصادي، وبناءً على هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات الآتية:

1 ـ إلى أي مدى أسهمت البيئة الأسرية لابن حليم في صقل شخصيته وتوجهه السياسي؟

2 ـ ماهي الجهود التي بذلها بن حليم في تأسيس الدولة الليبية، وهل ساهمت تدابيره الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد؟

3 ـ ما هي الإستراتيجيات الدبلوماسية التي اتبعها بن حليم لتعزيز علاقاته بالدول الغربية، وكيف وجه هذه الروابط نحو تأمين المُساعدات الاقتصادية لدفع عجلة التنمية والنهوض بالبلاد؟ وما الدور الذي قام به في تسوية ملف الأملاك الإيطالية في ليبيا؟

منهجية البحث:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يرتكز هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يعتمد على الفحص النقدي العميق للأحداث والوقائع المُستمدة من المراجع العلمية الموثوقة، سعيا للوصول إلى استنتاجات تاريخية دقيقة، وفقاً للأصول العلمية والمنهجية.

ولضمان سلاسة الطرح، تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

المطلب الأول: مراحل نشأته وتكوينه السياسي.

المطلب الثاني: جهوده في تأسيس الدولة.

المطلب الثالث: علاقاته الخارجية.

وختاماً؛ سيتم استعراض أبرز النتائج التي أسفر عنها البحث.

المطلب الأول: مراحل نشأته وتكوينه السياسي:

1 ـ أسرته ونشاطها التجاري:

تعود أصول أسرة مصطفى أحمد بن حليم إلى مدينة زليطن (خدوري،1966،ص278)، غير أن والده ولد وترعرع في مدينة درنة، وكان الوريث الوحيد لجده الذي ورث عنه ثروة طائلة، وقد اكتسبت عائلته شهرة واسعة في الأوساط التجارية داخل وخارج ليبيا، وارتكزت تجارة العائلة بشكل رئيس على تربية المواشي لا سيما الأغنام والمعز، وتصدير منتجاتها إلى مصر واليونان وتركيا، مقابل استيراد السلع الضرورية من تلك الدول، وشكلت المنطقة الممتدة ما بين الجبل الأخضر والإسكندرية مركزاً رئيساً لنشاطهم التجاري (بن حليم،د.ت،ص17،جبار،2017،ص8)، وقد تمتعت العائلة بوضع مالي مستقر للغاية، غير أن الظروف تبدلت بشكل جذري عقب الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911م، إذ تراجعت تجارتها وواجهت صعوبات اقتصادية، فقد قامت سلطات الاحتلال باعتقال عدد من أعيان مدينة درنة، وكان والد بن حليم ضمنهم بتهمة حيازة أسلحة، وأودع السجن مما عرضه لخطر عقوبة الإعدام، غير أنه تجاوز تلك العقوبة بفضل كفالة رئيس بلدية درنة الحاج محمد صوان، الذي كان يرتبط به بصلة الدم، مما أضطر أحمد محمد بن حليم للهجرة إلى الإسكندرية، مغادراً درنة وتاركاً خلفه أعماله التجارية دون تسوية، فعهد إلى خاله المبروك بن حليم بإدارتها (بن حليم،د.ت،ص18، جبار،2017،ص8)، وعقب استقراره في الإسكندرية أنشأ شركة تجارية تركزت معظم أعمالها على التبادل التجاري مع ليبيا(بن حليم،د.ت،ص18)، وهناك التقى أحمد محمد بن حليم بمحمد بن غلبون وهو تاجر ليبي مقيم بالإسكندرية، فأسسا شراكة تجارية بينهما، وقد تطورت علاقتهما الى حد المُصاهرة، إذ تزوج أحمد بن حليم من ابنة ابن غلبون، التي أنجبت له أربعة أولاد وثلاث بنات، وجاء مصطفى في المرتبة الثانية بين أشقائه(بن حليم،د.ت، ص ص19،18،جبار،2017،ص9).

وقد تسببت تطورات الحرب العالمية الثانية وانخراط إيطاليا فيها عام 1940م في حدوث تحولات مفصلية لعائلة بن حليم، فمع اقتراب المعارك من الحدود الغربية لمصر قررت الحكومة المصرية تحويل الصحراء الغربية إلى منطقة عمليات عسكرية، وهي المنطقة التي كانت تُمثل عصب النشاط التجاري للعائلة، مما ألحق بتجارتهم خسائر فادحة.

ومما زاد الوضع تفاقماً قيام المُخابرات المصرية باعتقال والد مصطفى بن حليم، وعدد كبير من أبناء الجالية الليبية؛ بذريعة انخراطهم في أعمال عدائية ضد إيطاليا، ولم تفلح الجهود في إطلاق سراحه إلا بوساطة من الأمير إدريس السنوسي، وبدعم من عائلة آل الباسل التي كانت تحظى بنفوذ كبير في الحكومة المصرية، وترجع أصول هذه العائلة إلى قبيلة الرماح الليبية في برقة (جبار،2017، ص23).

2 ـ نشأته وتعليمه:

ولِد مصطفى أحمد بن حليم في التاسع والعشرين من يناير عام 1921م بمدينة الإسكندرية، وترعرع فيها مع إخوته في كنف اسرة متمسكة بهويتها الوطنية، وقد كانت جل علاقات عائلته محصورة بالجالية الليبية، حيث كانت الإسكندرية حينها ملاذاً للكثيرين من المُهاجرين الليبيين الفارين من قسوة الاحتلال الإيطالي لبلادهم، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن إنكار تأثر مصطفى بن حليم بالوسط المصري، لا سيما أنه ولِد في الإسكندرية وتلقى تعليمه الأساسي في مؤسساتها التعليمية (بن حليم،د.ت،ص19،المقريف،2017، ص293،جبار،2017،ص11،بن حليم،2003،ص2)، وقد حرص والده على تربيته الدينية والمدنية فألحقه برفقة شقيقه عبدالمنعم بمدرسة الشيخ محمود عمورة – أحد المهاجرين الليبيين ــ قبل التحاقه بمعهد سانت

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كاترين الفرنسي الذي يديره رهبان كاثوليك، ثم التحق بمدرسة سانت مارك المعروفة، حيث تلقى علومه باللغة الفرنسية، كما أولت هذه المدرسة اهتماماً بتدريس اللغة العربية (المقريف،2017،ص293،جبار،2017،ص ص12،11)، بيد أن دراسته فيها توقفت بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من أزمة مالية خانقة لعائلة بن حليم، جراء توقف تجارتهم وتكبدهم خسائر كبيرة، ونتيجة لهذه الظروف الصعبة، وتكاليف المدرسة الباهضة، اضطر بن حليم للمغادرة قبل عام واحد من التخرج والالتحاق بالجامعة، منتقلاً إلى مدرسة الخديوي إسماعيل بالقاهرة، حيث أقام علاقات طيبة مع العديد من زملائه الدارسين في الأزهر ودار العلوم، وفى عام 1941م نال بن حليم الشهادة الثانوية بتقدير جيد جداً، والتحق بكلية الهندسة الملكية في الإسكندرية إلا أن قبوله فيها لم يشهد تيسيراً؛ إذ واجهته عدة صعوبات منها عدم حيازته الجنسية المصرية، ونقص الموارد المالية اللازمة لمواصلة دراسته، غير أن وساطة عبدالستار الباسل عضو مجلس الشيوخ المصري حينذاك مهدت الطريق لقبوله في كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية عام 1941م، وبعد انقضاء خمسة أعوام أتم بن حليم دراسته الجامعية، وتحصل على درجة البكالوريوس بامتياز عام 1946م، وعقب تخرجه عمل مهندساً مدنياً بشركة إيجيكوا للمقاولات، التي كانت من أبرز المؤسسات المصرية في ذلك الوقت، وشارك في إنجاز مجموعة من المشاريع في الإسكندرية، اختتمها بمشروع أرصفة ومحطة الركاب بميناء الإسكندرية، بالتزامن مع رئاسته للمكتب الهندسي للأساسات، بالإضافة إلى توليه الإشراف على فريق من المهندسين بالشركة، واستمر في عمله حتى عام 1950م (بن حليم،د.ت،ص ص23،22، 24،جبار، 2017،ص ص12،11).

وفى ضوء مساره المهني والسياسي الحافل بالنجاحات تجدر الإشارة إلى أن بن حليم ترعرع في بيئة ملتزمة ومحافظة، حيث كان والده حريصاً على تلقينه القرآن الكريم مع أشقائه، كما كانت والدته مثالاً يحتذى به في التدين والرعاية والحنان، فقد تلقت هي أيضاً تعليم القرآن الكريم عن والدها، واكتسبت من إحدى زوجاته اللغة التركية ببراعة، الأمر الذي يوضح إتقان بن حليم لهذه اللغة، ومن ناحية أخرى كان لإقامة جدته أم والدته معهم في الإسكندرية بعد طلاقها دور مهم في صقل لهجتهم الليبية والحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم المحلية (بن حليم،د.ت،ص22،جبار،2017،ص11).

3 ـ تكوينه السياسي:

في سياق التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا، كان الأمير إدريس السنوسي بصدد تأسيس إمارته في برقة عام 1949م، مستعيناً بمساعدة الحكومة البريطانية، وقد شملت خطته استقدام الكفاءات الليبية المُتعلمة من الخارج للمساهمة في بناء الوطن، وكان بن حليم من بين الذين وجهت إليهم الدعوة للمشاركة في حكومة الإمارة، وفقاً لاقتراح قدمه إبراهيم الشلحي (جبار،2017،ص13،خدوري،1966،ص278)، إذ يُذكر أن بن حليم كان قد تعرف على إبراهيم الشلحي منذ دراسته الثانوية عام 1938م، حيث كان الشلحي يُرافق الأمير إدريس في منفاه إلى مصر، وكان أمين سره، وقد عرض بن حليم تطوعه في الجيش السنوسي، إلا أن الأمير إدريس رفض ذلك ناصحاً إياه باستكمال دراسته الجامعية، لاستثمار إمكاناته مستقبلاً، وفى مرحلة لاحقة عقب تخرج بن حليم من كلية الهندسة، أجرى إبراهيم الشلحي مُباحثات مع الأمير إدريس السنوسي أشاد خلالها بنجاح بن حليم وخبرته المُكتسبة في الإسكندرية، مقترحاً إسناد حقيبة وزارة الأشغال والمواصلات إليه، خلفاً لعلي أسعد الجربي الذي تم اختياره ممثلاً لبرقة في مجلس هيأة الأمم المتحدة لليبيا (المقريف،2017،ص ص295،294،جبار، 2017،ص13،بن حليم،د.ت،ص ص26،25،خدوري ،1966،ص278)، وبناءً على توصية الشلحي وجه الأمير إدريس السنوسي دعوة رسمية إلى بن حليم عن طريق الحاج عبدالكافي السمين، لمقابلته في بنغازي، وأوضح الأمير مبررات الدعوة المُتمثلة في حاجة البلاد إلى الكفاءات الوطنية لإعادة بناء برقة، محذراً إياه من تداعيات الرفض، بيد أن بن حليم تبدى لديه تردد كبير في مستهل الأمر بخصوص العودة إلى ليبيا والانخراط في النشاط السياسي، متذرعاً باستقراره المهني في الإسكندرية، ومستواه المعيشي الممتاز، فضلاً عن امتثاله لنصيحة والده التي حثته على تجنب العمل السياسي والتركيز على مشاريعه الخاصة، ورغم التردد الأولي الذي أبداه بن حليم، إلا أن الحاج عبدالكافي أكد على ضرورة الاستجابة السريعة لدعوة الأمير، لذلك اتخذ بن حليم قراراً بالسفر إلى بنغازي (بن حليم،د.ت،ص ص26،25،جبار،2017،ص ص14،13)، وعند وصوله كان في استقباله الأستاذ وهبي البوري كبير تشريفات الأمير إدريس، الذي اصطحبه إلى فندق فيينا، وفى اليوم التالي التقى بن حليم

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بالأمير إدريس حيث عرض عليه تولي منصب وزير الأشغال والمواصلات، وقد أبدى بن حليم موافقته على تولي المنصب مشترطاً مهلة شهر واحد لإنهاء كل أعماله التجارية بالإسكندرية، وعقب استكماله ذلك، عاد بن حليم إلى ليبيا عام 1950م حيث أوكلت إليه مهام وزير الأشغال والموصلات لحكومة محمد الساقزلي، وقد أظهر بن حليم كفاءة إدارية متميزة، وكرس جهوده لإعادة إعمار وتأهيل العديد من المدن الليبية خاصة بنغازي(بن حليم،د.ت،ص ص29،28،27،جبار، 2017،ص ص15،14 ،خدوري،1966،ص278).

وقد عزز بن حليم علاقاته بالشلحي عقب عودته إلى ليبيا، وأقام صلة وثيقة بالسيد عبدالله عابد ـ أحد أفراد الأسرة السنوسية ـ فهذا التعاون المثمر بين الأطراف الثلاثة ساهم في تحقيق نجاحهم في المجالين المالي والسياسي، وبعد استقلال ليبيا في 24 ديسمبر عام 1951م تغيرت تسمية منصبه من وزير إلى ناظر الأشغال العامة والمواصلات بالمجلس التنفيذي لولاية برقة، واستمر في أداء مهامه حتى عام 1954م عندما كلفه الملك إدريس السنوسي بتشكيل حكومة جديدة، عقب الأزمة الدستورية التي شهدتها البلاد في عهد حكومة محمد الساقزلي، والتي جاءت إثر حكم المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية المرسوم الملكي القاضي بحل المجلس التشريعي بطرابلس، وعلى خلفية ذلك أصدر الملك أمراً بإلزام الساقزلي بتقديم استقالته، لذلك سعى بن حليم في حلحلة الأزمة، وبادر في التواصل مع رئيس المحكمة العليا بطرابلس، حيث أبلغه بتكليفه لتشكيل حكومة مستحدثة، وأعرب عن رغبته في عقد اجتماع عاجل لبحث إمكانية التوصل إلى حل دستوري يُراعي أحكام الدائرة القضائية الإدارية والدستورية بالمحكمة، ويحترم الدستور ويحظى بقبول جميع الأطراف، وقد أبدى السيد محمد صبري العقاري رئيس المحكمة العليا بطرابلس تجاوباً خلال اجتماعه المطول مع بن حليم في بنغازي، وتم عرض عدة حلول لتجنيب البلاد المأزق الدستوري، وفى النهاية توصل الطرفان إلى حل يقضي باستصدار مرسوم ملكي جديد يوقع عليه رئيس الوزراء إلى جانب توقيع الملك، ويعمل هذا الدستور بأثر رجعي على تصحيح فاعلية المرسوم الملكي المطعون في دستوريته، وقد حظي هذا الاقتراح بموافقة الملك الفورية، وبعد تجاوز هذه العقبة الدستورية، قام بن حليم بإعداد مرسوم تشكيل الحكومة المُستحدثة، الذى صادق عليه الملك، ثم أدى بن حليم والوزراء الذين معه اليمين الدستوري (بن حليم،2003،ص ص251،250)، مع احتفاظه بحقيبة المواصلات والأشغال، إضافة إلى رئاسة الوزراء، في حين تولى علي نور الدين العنيزي وزارة المالية، وخالد القلال وزارة الدفاع، وعبدالسلام البوصيري وزارة الخارجية، وأسندت وزارة العدل لعبدالرحمن القلهود، ووزارة الاقتصاد الوطني لمصطفى السراج، ووزارة المعارف لإبراهيم شعبان، ووزارة الصحة لمحمد عثمان الصيد، وتجدر الإشارة إلى أن معظم هؤلاء الوزراء قد شغلوا مناصب في الحكومتين السابقتين، باستثناء عبدالرحمن القلهود ومصطفى السراج اللذَينِ ينتسبان لحزب المؤتمر الوطني ويتمتعان بنفوذ كبير فيه، لذلك حظيت حكومة بن حليم بقبول واسع، ولاقت تأييدا من الملك والديوان الملكي (جبار، 2017، ص28، المقريف، 2017، ص304، الكبتي، 2013، ص1507)، وباشرت جلساتها المطولة لرسم خارطة طريق وتحديد النهج الذي ستسلكه طوال فترة عملها، وكانت من أهم المسائل التي تصدرت مناقشات مجلس الوزراء: إقرار وتطبيق خطة عمل واقعية للنهوض بعجلة التنمية وتطويرها، وتدريب الكفاءات البشرية الوطنية، وصولاً إلى تحقيق استقلال اقتصادي فعلي (بن حليم ، 2003، ص ص253، 251).

وقد سعى بن حليم طوال فترة توليه رئاسة المجلس إلى تقويض نفوذ الولايات الثلاث: برقة، طرابلس، فزان، وضمها إلى الحكومة الاتحادية دون المساس بنصوص الدستور، لتخضع مصاريفها للإشراف المالي والإداري المباشر من قِبل حكومة الاتحاد، بغية وقف استنزاف الموارد المالية والبشرية في البلاد، كما طالب بإصلاح نظام الحكم، واستبداله بالنظام الجمهوري، على أن يُرافق ذلك إصلاحات شاملة تقضي على الفساد، وتُعيد الكثير من الصلاحيات لمجلس الأمة ومجلس الوزراء، وتضع حداً لتدخل الحاشية الملكية التي استغلت سلطات الملك المطلقة لتحقيق مآربها الشخصية (بن حليم، د.ت، ص ص 135 ، 136 ، 141 ، 142) .

وقد دامت حكومة بن حليم لما يزيد عن ثلاث سنوات (أبريل 1954- مايو1957م)، غير أنها واجهت عقبات عديدة، أدت في النهاية إلي تنحِّيه، وكانت أبرز هذه الأزمات حادثة اغتيال ناظر الخاصة الملكية إبراهيم الشلحي برصاص الشريف محي الدين السنوسي حفيد السيد أحمد السنوسي، وقريب الملكة فاطمة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

زوجة الملك إدريس، فبينما كان يغادر مقر رئاسة الوزراء متجهاً نحو مركبته باغته الجاني بوابل من الرصاص، ففارق الحياة على الفور، وقد نزل الخبر على الملك كالصاعقة، فاستشاط غضباً وأعلن حالة الطوارئ في البلاد، وعم الحداد المملكة لأسبوع كامل، وقد علل الفاعل جريمته بادعائه أن الشلحي كان السبب الرئيس في كل الفساد الذي ألم بالبلاد، مما استوجب - حسب قوله - تخليص الوطن من شروره، ثم سلم نفسه للعدالة وخضع لمحاكمة علنية عادلة، وأصدرت المحكمة عليه حكماً بالإعدام، و تم تنفيذ الحكم بتاريخ السادس من فبراير لعام 1955م (جبار، 2017، ص28، المقريف، 2017، ص ص338، 316، خدوري، 1966، ص ص285، 284)، وفى أعقاب هذه الحادثة اتخذ الملك قراراً صارماً بفرض الإقامة الجبرية على جميع أفراد عائلة السيد أحمد الشريف السنوسي في مقر إقامتهم، وقد تم تدارس خيار نفيهم جماعياً خارج برقة، وإبعادهم إلى منطقة جادو في الجنوب الغربي من ولاية طرابلس، إلا أن وساطة بن حليم لدى الملك عام 1956م حالت دون تنفيذ أوامر الترحيل، بعد أن أوضح للملك مخالفته للدستور، مما أبقاهم قيد الإقامة الجبرية في برقة (خدوري، 1966، ص285، المقريف، 2017، ص405)، ويرجح أن هذا التدخل كان سبباً مباشراً في تقويض العلاقة بين بن حليم والبوصيري الشلحي، الذي خلف والده كناظر للخاصة الملكية، فقد وجه الأخير إلى بن حليم تهمة التنكر لجميل والده والتخطيط ضد عائلته وخداعهم، متمسكاً بموقفه باعتبار أن إيقاف ترحيل عائلة السنوسي يُعد موقفاً سلبياً تجاهه واتجاه أسرته، ولم تُجدِ محاولات بن حليم نفعاً لتسوية الخلاف، وهذا التوتر بين الطرفين ألقى بظلاله على قرارات الملك إدريس، مما أوقعه في حيرة بين موقف رئيس حكومته ونصائح ناظر خاصته، وقد انعكس هذا الوضع سلباً على أداء الحكومة التي أصابها العجز والتخبط الإداري، مما دفع رئيس الوزراء بن حليم في نهاية المطاف لتقديم استقالته في أواخر مايو عام 1957م، لا سيما بعد أن أصر البوصيري الشلحي على إبقاء السفير الصديق المنتصر في القاهرة مناقضاً بذلك رغبة بن حليم في نقله إلى طرابلس، وبالفعل نجح البوصيري في مسعاه مستفيداً من مكانته ونفوذه لدى الملك إدريس (المقريف، 2017، ص ص412، 409، 406، كاندول ، 1990، ص 127، بن حليم، د.ت، ص ص511، 510).

وعقب تنحي بن حليم عن رئاسة الوزراء أصدر الملك قراراً بتعيينه مستشاراً خاصاً له، تقديراً لجهوده التي بذلها ومكافأته على تفانيه في خدمة الدولة، فضلاً عن رغبة الملك في استبقاء بن حليم بالقرب منه، غير أن بن حليم ما لبث أن اعتذر عن تولي هذا المنصب مقدماً استقالته للملك، الذي اقترح عليه بدلاً من ذلك تعيينه سفيراً لليبيا لدى فرنسا، وقد أتم بن حليم مهامه الدبلوماسية بنجاح باذلاً جهوداً كبيرة لدفع الطرفين الجزائري والفرنسي نحو التفاوض لإنهاء الحرب، وعقب عودته إلى ليبيا أعرب للملك عن رغبته في الاستقالة لاستئناف نشاطه السابق، فلم يبدِ الملك أي اعتراض ووافق على طلبه، وانصرف بن حليم إلى مزاولة مهنته في مجال الهندسة محققاً نجاحاً باهراً في الجانبين الهندسي والاقتصاد ي (بن حليم، د.ت، ص ص529، 144، بن حليم، 2003، ص2).

المطلب الثاني: جهوده في تأسيس الدولة

شكلت فترة تولي مصطفى بن حليم رئاسة الوزراء مرحلة مفصلية في تاريخ ليبيا المُعاصر، حيث شهدت وضع اللبنات الأولى لبناء الدولة، وتحديث مؤسساتها، والانطلاق نحو دعم الاقتصاد الوطني، وتطوير القطاعات الحيوية، فضلاً عن سن قانون البترول الذي غير مسار الدولة جذرياً، لتكون تلك المرحلة بالفعل حجر الأساس لمستقبل البلاد.

1 ـ التدابير الاقتصادية

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية صنفت ليبيا ضمن الدول الأكثر فقراً على الصعيد الدولي، إذ تعرضت البنية التحتية في البلاد لدمار واسع النطاق، وانهارت المنظومة الاقتصادية، وفى ظل هذا التراجع الاقتصادي الحاد، أحجمت السلطتان العسكريتان البريطانية والفرنسية عن تخصيص ميزانيات إنمائية كافية لإعادة إعمار البلاد، واقتصرت مساعدتهما على تقديم إعانات ضئيلة مثل توزيع الحبوب للتخفيف من حدة المجاعة التي انتشرت في البلاد آنذاك، وبعد استقلال ليبيا عام 1951م تعذر تحقيق مسار التنمية المستهدفة في المناطق والمدن الليبية، وفى ظل هذه الظروف الاقتصادية المتدنية بادر رئيس الوزراء الأسبق للحكومة الليبية محمود المنتصر إلى إبرام اتفاقية ثُنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر عام 1951م،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وذلك ضمن إطار برنامج النقطة الرابعة للمساعدات الدولية حيث تعهدت واشنطن بموجبها بتقديم الدعم التنموي لتطوير القدرات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا من خلال توفير الخبرات الفنية والبرامج التدريبية لنخبة من الكوادر الوطنية التي تنتقيها الحكومة الليبية، وبالتزامن مع ذلك أسست حكومة المنتصر مجلس التنمية والاستقرار الليبي، بهدف تنشيط المشاريع الاقتصادية المدعومة من جانب حكومات البلدان الغربية، وقد تركزت الصلاحيات التنفيذية لهذه الهيأة في يد مجلس يتألف من ممثلي تلك الدول، وهو الذي يمتلك السلطة التقديرية النهائية لإقرار الخطط الاقتصادية السنوية (جبار، 2017، ص60)، وبموجب اتفاقية الصداقة والتحالف المبرمة بين ليبيا وبريطانيا في التاسع والعشرين من يوليو لعام 1953م، التزمت المملكة المتحدة بتخصيص مليون جنيه إسترليني سنوياً لدعم مشاريع التنمية والإعمار (كبة، 1963، ص56، جبار، 2017، ص60)، وعندما تولى بن حليم رئاسة السلطة التنفيذية عام 1954م تبنَّى إستراتيجية طموحة تهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي لليبيا من خلال مسارين متوازيين: الأول طويل الأجل، يرتكز على استكشاف واستثمار الثروات المعدنية الوطنية، لتوظيف عائداتها في تحرير الاقتصاد الليبي من هيمنة المساعدات الخارجية، أما المسار الثاني فهو قصير الأجل ويتلخص في تأمين الدعم المالي من القوى الأجنبية، لا سيما من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وفى هذا السياق انخرطت حكومة بن حليم في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن في يونيو لعام 1954م، بغية الحصول على عائدات مالية كبدل إيجار سنوي للقاعدة الجوية ويلس wells من قبل القيادة الأمريكية، حيث قدم المستشار المالي للحكومة الليبية مقترحاً يتضمن مشاريع تنموية تقدر تكلفتها بخمسة وخمسين مليون جنيه إسترليني، وقد شدد المستشار الليبي على ضرورة استيعاب الولايات المتحدة للأهمية البالغة لدعم خمسة مشاريع حيوية عاجلة تمتد خطط إنجازها على مدى خمس سنوات، وتشمل تطوير ميناء بنغازي، وتوسيع شبكات الري في برقة وطرابلس، بالإضافة الى تحديث مشروع الطاقة الكهربائية، فضلاً عن مشاريع شق الطرق، كما أشار المستشار الليبي إلى أهمية تطوير القطاع المصرفي الليبي، وتفعيل آليات التسليف الزراعي، مؤكداً أن ذلك يستلزم تقديم منح أمريكية مخصصة لهذا الشأن، وفى سياق هذه المباحثات المكثفة، التقى رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم بالرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور D.D.Eisenhower (جبار ، 2017، ص61)، حيث استثمر بن حليم هذه الفرصة لاستمالة تعاطف الإدارة الأمريكية، مؤكداً أن الهدف من زيارته لم يكن المساومة على المقابل المالي لوجود القاعدة، بل التماس الدعم المالي والفني لإنعاش الحياة الاقتصادية، واجتثاث جذور الجهل والفقر، لمواكبة المجتمعات المتقدمة، ولتجسيد هذه الأهداف الإنسانية والتنموية الطموحة اقترح بن حليم تأسيس مجلس مشترك يعرف بـ(المجلس الليبي لإعادة إعمار ليبيا)، تكمن مهمته في توجيه الدعم المالي نحو التنمية الاقتصادية في ليبيا، وقد لقيت هذه المبادرة ترحيباً أمريكياً، مما افضى إلى توقيع الاتفاقية الليبية – الأمريكية في التاسع من سبتمبر عام 1954م، وبموجبها قدمت واشنطن منحة بقيمة 7 مليون دولار، تم تسليم 4 مليون منها فوراً مع تأجيل الباقي لميزانية عام 1955م، فضلاً عن توريد 24 ألف طن من القمح لتلبية الاحتياجات الليبية الوطنية (جبار، 2017، ص62، كبة، 1963، ص57)، ولضمان تنفيذ المشاريع التنموية بدقة دعا الجانب الأمريكي إلى تشكيل لجنة فنية مشتركة، تتولى دراسة وتصميم المشاريع الممولة من المساعدات، وقد ضم مجلس إدارتها ممثلاً عن الحكومة الاتحادية، حيث مثل الحكومة الليبية في البداية علي الساحلي ثم خلفه عبدالرازق شقلوف، بالإضافة إلى ممثلين عن الولايات الليبية الثلاث، وممثل عن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الدولة المانحة للمعونة، فضلاً عن خبير استشاري يمثل الجانب الأمريكي، وبناءً على هذه الترتيبات أثمرت مساعي بن حليم الدبلوماسية عن تأسيس اللجنة الأمريكية- الليبية لإعادة إعمار ليبيا عام 1955م، وقد أوكلت لهذه اللجنة مهام إدارة وتنظيم المساعدات المالية الموجهة لعمليات الإعمار من الجانب الأمريكي إلى الخزينة الليبية، وصياغة الخطط ووضع البرامج التطويرية، لنهضة القطاعات الحيوية التي تشمل الرعاية الصحية والتعليم، والموارد الطبيعية، والقطاع الزراعي، وتزامناً مع ذلك شهد العام نفسه انبثاق كيان مستقل يعرف باسم (مصلحة الخدمات المشتركة الليبية - الأمريكية) وقد أُنيطت بهذا الجهاز مسؤولية استقطاب الخبرات والكفاءات المتخصصة لتنفيذ المشاريع المدعومة من واشنطن (جبار، 2017، ص ص63، 62، كبة، 1963، ص57)، وإلى جانب ذلك استندت جهود التنمية والإعمار خلال حقبة بن حليم إلى مؤسسة أخرى مساندة تمثلت في مؤسسة الإعمار الليبية، حيث أوكلت إليها مسؤولية الإشراف على

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المشاريع المعتمدة من الحكومة الليبية، والتي تستند في تمويلها على الدعم المالي الذى التزمت الخزانة البريطانية بسداده سنوياً، وتدار هذه المؤسسة تحت إشراف الوكيل الدائم لوزارة المالية بناء على اختصاصاته الوظيفية (كبة، 1963، ص57).

وهكذا فقد أسفرت مساعي بن حليم السياسية عن نتائج ملموسة، تجلت في تأمين الإسناد المالي اللازم للمشاريع الإنشائية والتنموية، وعلى الرغم من اعتماده الواضح على المساعدات الأمريكية، وقبوله لمبدأ أيزنهاور، الأمر الذي عرضه لانتقادات لاذعة من التيارات المناوئة للغرب في تلك الفترة، إلا أن هذه السياسة قد أسهمت بفاعلية في ضخ ملايين الدولارات في الخزينة الليبية، دون أن يرهن بلاده بأي التزامات سياسية جديدة، مسخراً هذه التدفقات المالية لخدمة التنمية الاقتصادية الشاملة في ليبيا(خدوري، 1966، ص322).

2 ـ البناء المؤسسي

أولاً، الجامعة الليبية:

ترجع فكرة تأسيس الجامعة الليبية إلى المبادرة التي طرحتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن برامج المساعدات الدولية، عقب الاتفاقية الأمريكية – الليبية المبرمة عام 1952م، والتي شملت بنودها دعم قطاع التعليم، وتزامنت هذه المبادرة مع اقتراح مماثل تبنته وزارة المعارف، حظي بتأييد الجانب المصري عبر المستشار الفني في الوزارة (محمود فريد أبو حديد)، الذي ارتبطت مساعيه بتبني رؤية إستراتيجية تهدف الى تأسيس هذا الصرح الجامعي، ليكون مماثلاً للنموذج الجامعي المصري، والجدير بالذكر أن التزامن بين هاتين المبادرتين ليس بمحض الصدفة، بل كان يعكس بوضوح التنافس المتصاعد بين الطرفين، وقد تحولت إستراتيجية الصراع آنذاك من الساحة السياسية إلى المجال الثقافي والمعرفي، وذلك لترسيخ النفوذ وتوسيع نطاق السيطرة، وعلى الرغم من الإغراءات المالية السخية التي قدمتها واشنطن للحد من الهيمنة المصرية في ليبيا، إلا أن ذلك المسعى لم يحظَ بالقبول المأمول نظراً لعمق الحضور الثقافي المصري، وتأثيره الراسخ في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الليبي (كريم، 2024، ص92، معاطي، 2015، ص140)، غير أن حكومة بن حليم انتهجت سياسة التوازن الإستراتيجي حيال التنافس الأمريكي – المصري على تأسيس الجامعة من خلال تعيين عميد أمريكي لرئاسة الهيكل الإداري، وهيأة تدريس مصرية، إذ تعذر على الحكومة الليبية افتتاح هذا الصرح التعليمي بمعزل عن التمويل المالي الأمريكي، وغياب الكفاءات التدريسية المصرية الداعمة لقطاع التعليم العالي في ليبيا (إمخاطرة، 2017، ص168)، وعليه فقد شُكلت لجنة تحت إشراف وزير المعارف لصياغة الأنظمة والتشريعات وإعداد الخطط الدراسية، تمهيداً لتقديمها إلى الملك لتتم المصادقة عليها، وفى ضوء التوصيات المقدمة من هذه اللجنة، أصدر الملك إدريس مرسوماً ملكياً في 15 ديسمبر لعام 1955م، ينص على إنشاء الجامعة الليبية، وقد اشتمل المرسوم على 55 مادة تناولت بالتفصيل كل الهياكل التنظيمية والجوانب الفنية المتعلقة بالجامعة (إمخاطرة، 2017، ص165، كريم، 2024، ص92، معاطي، 2015 ، ص139)، وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة لتولي مهام الإشراف على تأسيس الجامعة الليبية، برئاسة عبدالسلام بسيكري وزير المعارف، وضمت عضويتها كلاً من الأساتذة: محمد البشتي، وإبراهيم المهدوي، وأحمد فؤاد شنيب، بالإضافة إلى المستشار الفني محمد فريد أبوحديد (إمخاطرة، 2017، ص166).

وبدأت الجامعة الليبية مسيرتها التعليمية بافتتاح كلية الآداب والتربية رسمياً بتاريخ 22 يناير لعام 1956م، بمجموعة بسيطة من الطلاب بلغ عددهم 31 طالباً (معاطي، 2015، ص140، كريم ، 2024، ص96)، وذلك برحاب قصر المنار بمدينة بنغازي، الذي خصصه الملك إدريس ليكون مقراً لهذه المؤسسة التعليمية الوليدة، وقد حضر مراسم الافتتاح رئيس الوزراء مصطفى بن حليم، ولفيف من أعضاء الحكومة الليبية وكبار المسؤولين، بالإضافة إلى بعض الممثلين للبعثات الدبلوماسية الأجنبية (المقريف، 2017، ص ص341، 340، كريم، 2024، ص96)، وقد تقلد منصب العميد الأول لكلية الآداب والتربية (ويليام ويندل كلينلاند) الذي ألقيت على عاتقه مسؤولية إدارة الكلية في عامها الأول بتفويض من وزارة الخارجية الأمريكية في سياق الدعم الموجه للجامعة الليبية، وقد قوبل تعيينه باعتراضات قوية من قبل أعضاء هيأة التدريس المصريين، غير أن وزير المعارف عبدالسلام بسيكري قد أوضح لمحمد فريد أبوحديد أن مسوغات تعيين كلينلاند كانت نابعة من الضرورة الاقتصادية للحصول على الدعم المالي الذي توفره

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الحكومة الأمريكية للجامعة الليبية المستحدثة، وامتدت فترة تولي كلينلاند لمنصب العميد من يناير 1956م حتى سبتمبر 1956م، ثم خلفه مجيد خدوري الذي ينحدر من أصول عراقية ويحمل الجنسية الأمريكية، بتفويض مباشر من وزارة الخارجية الأمريكية للعام الجامعي 1956-1957م (كريم، 2024، ص ص94، 93)، وقد مارس مهامه لمدة سبعة أشهر لتنتقل بعد ذلك عمادة الكلية إلى أستاذ التاريخ مصطفى بعيو، ليكون بذلك أول شخصية ليبية تتقلد هذا المنصب (إمخاطرة، 2017 ، ص168)، وكان يتم تعيين عميد الكلية بموجب قرار من وزير المعارف لمدة عامين قابلة للتمديد، ولا يملك الوزير صلاحية إعفائه من منصبة إلا بموافقة مجلس الوزراء، وتتلخص مهامه في تسيير الشؤون العامة للكلية، والإشراف على مهامها الإدارية، بالإضافة إلى تنفيذ قرارات مجلس الكلية، والالتزام بالأنظمة واللوائح الجامعية، فضلاً عن ذلك يلزم بتقديم تقرير دوري سنوي يُطلع فيه مدير الجامعة على سير العمل داخل الكلية وأوضاعها، وتكتسب هذه الإجراءات التنظيمية داخل الكلية أهميتها من المسؤوليات المركزية المنوطة بمدير الجامعة، الذي يضطلع بإدارة شؤون مؤسسته التعليمية والإدارية، ويمثلها أمام الجهات المختلفة، فضلاً عن إصداره الأوامر الخاصة بالمصروفات المالية، كما يقع على عاتقه تقديم تقرير شامل لوزير المعارف في نهاية كل عام جامعي حول شؤون الجامعة وأنشطتها العلمية (الجريدة الرسمية، 1956، المواد 9 ، 11 ، 25ص2).
وقد تعددت الأقسام العلمية داخل كلية الآداب لتشمل تخصصات اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، التاريخ، الجغرافيا، الدراسات الفلسفية، علم الاجتماع، كما تباينت المقررات الدراسية التخصصية بين الأقسام العلمية مع مواد مشتركة كعلم النفس وفلسفة التربية، اللتينِ يتم تدريسهما للطلاب في كل الأقسام خلال العامين الثالث والرابع، ونظراً لكونها المؤسسة التعليمية الجامعية الوحيدة في ليبيا آنذاك، فقد وفدت إليها اعداد من الطلاب من مختلف ارجاء البلاد، واستمر هذا الحال حتى عام 1958م، وهو العام الذي شهد تأسيس كلية العلوم في طرابلس، وتلتها بعد ذلك إنشاء كليات أخرى كفروع تابعة للجامعة الليبية (إمخاطرة، 2017، ص169) ، وقد تمركزت الكليات الجامعية في مدينتي بنغازي وطرابلس استناداً إلى النص الدستوري الذي أقر بازدواجية العاصمة، نظراً لتميزهما بالبنية التحتية والخدمات الأساسية التي تُلبي احتياجات الدارسين، وتؤمن لهم بيئة تعليمية مناسبة مقارنة بالمناطق الليبية الأخرى التي تعاني من تراجع الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة (معاطي، 2015، ص141)، وقد ارتبطت مرحلة التأسيس الجامعي في بدايتها بالاعتماد على الخبرات الأكاديمية العربية والأجنبية، بسبب ندرة الكوادر الوطنية المتخصصة في ميدان التعليم الجامعي، ولسد هذا العجز قامت الحكومة المصرية بإمداد الجامعة الوليدة بنخبة من الأساتذة المتخصصين وهم الدكتور محمد عبدالهادي شعيرة أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس، والدكتور محمد عبدالهادي أبوريدة أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة، والدكتور محمد طه الحاجري أستاذ الأدب العربي بجامعة الإسكندرية، الدكتور عبدالعزيز طريح شرف أستاذ الجغرافيا بجامعة الإسكندرية، وقد بادر هؤلاء الرواد بتأسيس البنية الأكاديمية للجامعة الليبية، لتتوالى بعد ذلك الاستعانة بالكوادر التدريسية المصرية وفق نظام الإعارة، خاصة في التخصصات الأجنبية، كما استعانت إدارة الجامعة بالخبراء الأوربيين في المجالات العلمية، فضلاً عن الشراكة مع المنظمات الدولية، وعلى رأسها اليونسكو، بإسهام في تطوير التعليم العالي بعد انضمام المملكة الليبية إلى عضويتها، حيث أمدت هذه المنظمة وزارة المعارف الليبية بالخبرات والخطط اللازمة للنهوض بالمسيرة التعليمية، مستندة في ذلك على خبرتها الواسعة في هذا المجال بمختلف أنحاء الدول النامية (إمخاطرة، 2017، ص ص171، 166، معاطي، 2015، ص141).

ثانياً، البنك المركزي الوطني

شهد الأول من أبريل لعام 1956م افتتاح بنك ليبيا الوطني في مدينة طرابلس، برأس مال تأسيسي قدره مليون جنيه ليبي، تم سداد 500 ألف جنيه منها عند التأسيس، ثم تلاه لاحقاً دفع مبلغاً 200 ألف جنيه إضافي، ليصبح إجمالي رأس المال المدفوع 700 ألف جنيه ليبي (كبة، 1963، ص49)، وجاءت هذه الخطوة في إطار مساعي بن حليم الحثيثة لتصفية لجنة العملة الليبية، التي كانت تتألف كوادرها في الغالب من عناصر إنجليزية، وتتولى هذه الهيأة مهام إصدار النقد في لندن، بالإضافة إلى تحديدها للسياسات النقدية في البلاد، ناهيك عن إيداع الأموال العامة في فروع مصرف باركليز الإنجليزي في مدينتي طرابلس وبنغازي، نتيجة لافتقار الحكومة الليبية لمؤسسة مالية وطنية مستقلة آنذاك (جبار، 2017، ص65)، وقد واجهت مسألة تأسيس البنك المركزي الليبي ممانعة قوية من الجانب البريطاني، مستندين إلى المادة الرابعة من الملحق

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المالي لاتفاقية الصداقة والتحالف الليبية – البريطانية لعام 1953م، التي نصت على ديمومة الترتيبات النقدية السائدة في حال توافق الطرفين، وقد رأت لندن أن نقل مهام لجنة العملة الليبية إلى مصرف وطني يمثل مساساً بالآليات المعمول بها، مما دفعها لرفض المقترح، وفى المقابل أوضح بن حليم للجانب البريطاني أن استمرار إصدار العملة يُعد انتهاكاً سافراً للسيادة الوطنية، وكلف السفير البريطاني بنقل رسالة مستعجلة مفادها أن البنك المركزي الليبي سينشأ حتماً سواء بالتوافق مع لندن أو من دونه، ونظراً لإصرار الحكومة الليبية استجاب البريطانيون لهذه الخطوة وتعاونوا معها، مما أثمر تعاوناً إيجابياً (بن حليم، د.ت، ص ص216، 210) مكن بن حليم من تأسيس أول مصرف وطني في البلاد، وعين السيد نور الدين العنيزي محافظاً له، حيث شرع في تنظيم هيكله الإداري والوظيفي، وعمل على حل لجنة النقد، وعليه انتقلت إلى البنك جميع حقوقها وأصولها التي قدرت قيمتها بنحو 2,5 مليون جنيه ليبي، وقد بادر البنك بمهام إصدار النقد الوطني والاحتفاظ بالأرصدة والوثائق الضامنة (جبار، 2017، ص66).

وقد قامت الحكومة الليبية بموجب قرار مجلس الوزراء، بتوظيف جزء من الدعم المالي الأمريكي الذى تحصلت عليه بمقتضى اتفاقية عام 1954م، لتأسيس البنك المركزي الليبي (بن حليم، د.ت، ص210، جبار، 2017 ، ص166، المقريف، 2017، ص340)، والذي عُهد بإدارته إلى مجلس يتكون من محافظ، ونائب محافظ، وخمسة أعضاء آخرين، وقد تم توزيع مهام البنك على أربعة أقسام وهي: قسم الإصدار، وقسم الصيرفة، وقسم الحسابات، وقسم السكرتارية، ويشمل نطاق عمل البنك مجموعة متنوعة من المهام، تتمثل في إصدار العملة الوطنية والأنشطة المصرفية الاعتيادية التي تمارسها المؤسسات المالية التجارية (كبة، 1963، ص49).

ثالثاً، البنك الزراعي الوطني

سعياً لتطوير القطاع الزراعي وافق بن حليم في الحصول على أمر ملكي يقضي بإنشاء البنك الزراعي بتاريخ 25 يوليو لعام 1955م (جبار، 2017، ص64)، بهدف توفير الدعم المالي اللازم للمزارعين، بالإضافة إلى قبول مدخراتهم وودائع الجمعيات التعاونية في حسابات آجال أو حسابات جارية (كبة، 1963، ص51، جبار، 2017، ص64)، وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس البنك الزراعي قد أنجز بسهولة ودون أية عراقيل، وقد عينت الحكومة الليبية السيد فاضل بن زكري – والي طرابلس السابق – رئيساً لمجلس إدارته، وبلغ رأس ماله المدفوع 1,600,000 جنيه ليبي، وسرعان ما شرع البنك في منح القروض للمزارعين في الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، بغية تحفيز النشاط الزراعي، وتسهيل اقتناء الآلات الزراعية والأسمدة والبذور.

وكان البنك الزراعي يقدم ثلاثة أنواع من التسهيلات الائتمانية هي:

ـ قروض قصيرة الأجل بفائدة سنوية تبلغ 6,5 % لتمويل العمليات الزراعية الحالية، على أن تُسدد من عوائد الموسم اللاحق.

ـ قروض متوسطة الأجل تمتد لفترة زمنية تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات بفائدة سنوية مماثلة للنوع الأول، وذلك لدعم المزارعين في اقتناء الآلات الزراعية المتطورة، بحد أقصى للتمويل يُعادل 75% من القيمة الإجمالية للمعدات المستهدفة للشراء.

ـ قروض طويلة الأجل تُمنح للمواطنين الليبيين الراغبين في الاستحواذ على حيازات زراعية تملكها الجاليات الأجنبية المقيمة في ليبيا، بمعدل فائدة رمزي لا يتجاوز 3% (بن حليم، د.ت، ص215، كبة، 1963، ص51).

3 ـ قانون البترول

سعت حكومة محمود المنتصر السابقة لإصدار تشريع شامل يضبط إجراءات الاستكشاف والتنقيب عن البترول، عوضاً عن أسلوب تخصيص الامتيازات المحتكرة للشركات، كما هو الحال في بلدان الشرق الأوسط كالعراق وإيران والمملكة العربية السعودية، ولتلافي المُباحثات التي قد تطول مع الولايات الليبية الثلاث حول تقسيم الصلاحيات وفقاً للمادة 38 من الدستور، رأت حكومة المنتصر اتخاذ تدابير تمهيدية تضمن استمرار اهتمام شركات النفط، وتُتيح لها فرصة مباشرة المسوحات المبدئية، مما أسفر عن إصدار قانون المعادن، وبموجبه تم إعطاء الشركات الإذن للبدء في عمليات البحث والمسح الجيولوجي المبدئي في مختلف مناطق ليبيا (بن حليم، 2003، ص260، النعيمي، 2015، ص ص38، 37، المرتضي،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2024، ص86)، وقد سارعت تسع شركات عالمية لطلب حقوق التنقيب خلال العامين الأولين من صدور القانون، مما جعله بمثابة الشرارة الأولى لانطلاق مشاريع البحث والاستكشاف النفطي في ليبيا عقب الاستقلال، وقد أقر هذا التشريع منح التراخيص الاستكشافية للشركات التي ترغب في البحث، دون إعطائها أي حق في الحصول على عقود نفطية، مما يُشير إلى أن الحكومة الليبية في ذلك الوقت كانت تسعى للحصول على معلومات أولية عن النفط في أراضيها دون التزام مسبق باستثمارها (النعيمي، 2015، ص39، السيد، 2023، ص402) تفادياً للإشكاليات مع الشركات الخارجية النفطية بخصوص الأحقية والاستثمارات، لذا تقرر تأجيل هذه الأمور لحين صدور قانون شامل للنفط، ومع تولى بن حليم رئاسة الحكومة الاتحادية شرع في التداول الجاد بشأن إصدار إطار قانوني منظم لآليات منح عقود الامتياز للمؤسسات، وبناءً على ذلك، صاغت وزارة المالية والاقتصاد عام 1954م مسوَّدة مشروع قانون النفط، واستقت العديد من بنوده من التشريعات النفطية المعتمدة في تركيا وباكستان، ثم طُرحت هذه المسودة على الشركات النفطية الناشطة في ليبيا، وفقاً لتراخيص البحث الممنوحة في قانون المعادن، لكنّ هذه الشركات أبدت العديد من التحفظات، مما حدا بالحكومة الليبية إلى إنشاء لجنة مشتركة لإعادة التدقيق في المسودة التشريعية، تحت إدارة الخبير القانوني أنيس القاسم، وأربعة مستشارين أجانب يمثلون الحكومة الوطنية، إلى جانب سبعة عشر خبيراً يمثلون وجهات نظر الشركات الأجنبية النفطية (كبة، 1963، ص60، النعيمي، 2015، ص40، جبار، 2017، ص ص52، 51).

واستهل رئيس اللجنة أنيس القاسم مهمته بوضع إستراتيجية للمباحثات مع الشركات، تضمنت دراسة المسودة التي أعدها المستشار البريطاني ويليام ديل، والتحضير لاجتماع مع ممثلي الشركات، وقد ركزت ملاحظاته الأولى على الحالة القانونية للمشروع، إذ أسند تنفيذه إلى أربعة أطراف تتمثل في الولايات الليبية الثلاث إلى جانب الحكومة الليبية، وذلك وفقاً للمادة 38 من الدستور التي وزعت المسؤوليات المتعلقة بالثروة الطبيعية وهي صلاحيات مشتركة ظلت مثار خلاف مستمر بين الحكومة الاتحادية والولايات، وبموجب هذا التشريع الذى أعده المستشار البريطاني ستتولى كل ولاية تطبيق القانون ضمن نطاقها، بينما تقتصر مهام الحكومة على الإشراف لضمان التزام الجميع، ولكن هذا التنظيم قد يُفضي إلى خلق تنافس بين الولايات، مما يسمح للشركات النفطية باستغلال هذا الوضع لمصلحتها على حساب المصلحة الوطنية (النعيمي، 2015، ص56، جبار، 2017، ص ص53، 52، كبة، 1963، ص60)، كما أنه سيعزز النزعات الإقليمية حيال الثروة النفطية، ويحول دون تطبيق خطة موحدة ملزمة للجميع، وسعياً لتجاوز هذه العقبة بادر بن حليم إلى تشكيل لجنة صغيرة تضم إلى جانبه أنيس القاسم، وعلي نور الدين العنيزي وزير المالية، ومهمة هذه اللجنة تأسيس مجلس مستقل يتم اختيار أعضائه بالتوافق بين الحكومة الاتحادية والأقاليم الثلاثة، ويتم تزكيتهم بموجب مرسوم ملكي، ويعرف هذا المجلس باسم (لجنة البترول)، وهى تختص بمتابعة تنفيذ التشريع النفطي نيابة عن الأقاليم على أن تحظى قراراتها بموافقة وزير الاقتصاد الاتحادي، وقد تكللت مساعي بن حليم بالنجاح في إقناع حكام الأقاليم الثلاثة بهذا الطرح، وتم إبرام اتفاق بين الحكومة الليبية والأقاليم يقر بتأسيس هذه اللجنة، لعدم وجود أية عقبة دستورية، وبناءً على ذلك، باشر مصطفى بن حليم بالتعاون مع أنيس القاسم وعلي نور الدين العنيزي، بوضع الخطوط العريضة للتباحث مع الشركات حول آليات إعطاء تراخيص الامتياز(بن حليم، د.ت، ص236 ، النعيمي، 2015، ص ص57، 56، بن حليم، 2003، ص261، جبار، 2017، ص53)، وكانت الغاية الأساسية للحكومة الليبية هي تأمين مورد مالي مستقر يحل المشكلة المالية في ليبيا، لذا انتهجت اللجنة سياسة المرونة في التعاطي مع الشركات النفطية، مانحة إياها هامشاً من الحرية في مباشرة عمليات الاستكشاف والتنقيب، إلا أن هذا لم يشمل منح الأولوية أو التفضيل لأي شركة مهما كانت هويتها مع اعتماد مبدأ المساواة في معاملة كل الشركات المستوفية للشروط (جبار، 2017، ص54، بن حليم، د.ت، ص318)، غير أن خبراء الحكومة الليبية الذين صاغوا مسودة قانون البترول كانوا من الأجانب، ومعظمهم من الإنجليز مما جعلهم ينحازون لمصالح الشركات البريطانية، حيث أدرجوا بنداً يمنحها الأولوية، بحجة أنها كانت السباقة في التنقيب عام 1943م، وهذا التوجه يحمل في طياته مخاطر اقتصادية جسيمة، إذ يقضي على المنافسة بين المؤسسات النفطية، ويمنح الشركات البريطانية احتكار معظم الأراضي الليبية على غرار ما حدث في العراق والمملكة العربية السعودية، ولمعالجة ذلك اتبع بن حليم إستراتيجية التأجيل والمُماطلة، حتى تبينت الرؤية القانونية للحكومة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الليبية، وبعدها أخطر الشركات المُستهدفة بقرار الاستبعاد القاطع لأي امتيازات خاصة، ثم شرعت السلطات الليبية في مباحثاتها مع الخُبراء القانونيين المُمثلين للشركات، بهدف وضع إطار تشريعي يصون المصالح الوطنية، وتلتزم الشركات النفطية ببنوده والتزاماته (جبار، 2017، ص ص56، 55، 54، بن حليم، 3003، ص261)، وبناءً على هذه المناقشات تم تعديل نصوص القانون لتستجيب لملاحظات الشركات من جهة، ورفض السلطات الليبية النهائي لمبدأ الأولوية من جهة أخرى، ثم قدمت النسخة المنقحة إلى مجلس الوزراء الذي بدوره أحالها إلى لجنة وزارية غير متخصصة بالشؤون النفطية، حيث أدخلت عليه تعديلات بسيطة، ثم صادق عليه البرلمان الليبي بتاريخ 21 أبريل عام 1955م، ليصبح نافذاً تحت اسم (قانون البترول)، عقب نشره بالجريدة الرسمية في التاسع عشر من يوليو من العام نفسه، وقد احتوى هذا القانون على خمس وعشرين مادة وملحقين، تناول الأول منهما الأحكام المتعلقة بالمسوحات الأولية، بينما حدد الثاني شروط وبنود حقوق استثمار الثروة النفطية (جبار، 2017، ص57، بن حليم، 2003، ص261، النعيمي، 2015، ص ص62، 57)، وقد نص القانون بشكل قاطع على أن الثروات النفطية في كل ربوع البلاد تخضع للسيادة الليبية، ويُحظَر استطلاعها أو التنقيب عنها او استخراجها في أي بقعة من البلاد، إلا بترخيص وفقاً لأحكام هذا القانون، الذي خصص مواد مفصلة توضح الواجبات والأعباء المُلقاة على عاتق المستثمر الحاصل على رخصة الامتياز (الجريدة الرسمية، 1955، المواد10، 1، ص1).

وعقب إقرار قانون البترول بمقتضى المرسوم الملكي، بدأت لجنة البترول مهامها في منح حقوق الاستثمار، وأوجبت على الشركات النفطية الكفاءة التقنية والقدرة المالية، مع الالتزام بالمصلحة القومية، وبناءً على ذلك استحوذت الشركات الأمريكية على الحصة الكبرى من الامتيازات، نظراً لضخامة مواردها الرأس مالية، وإذْ أعطت الحكومة الليبية عام 1955م للشركات الأمريكية خمسين امتيازاً، بينما منحت سبعة امتيازات لبريطانيا، وأربعة لفرنسا، وقد شهدت الأراضي الليبية حفر أول بئر نفطية في منطقة جردس العبيد بتاريخ 29 أبريل عام 1956م، وتواصلت مساعي التنقيب وعمليات الحفر بوتيرة متصاعدة حتى وصل عدد الآبار المنتجة للنفط مع حلول عام 1960م نحو 105 آبار (جبار، 2017، ص ص59، 58، بن حليم، د.ت، ص337).

المطلب الثالث: علاقاته الخارجية

تركزت سياسة مصطفى بن حليم الخارجية على تحقيق التوازن بين تعزيز السيادة الوطنية، وتوطيد العلاقات مع القوى الغربية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، مع السعي للحصول على الدعم اللازم لبناء الدولة الوليدة، ومراعاة التحديات الإقليمية دون التنازل عن الاستقلال أو المساس به.

1 ـ العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:

يعود تاريخ الوجود العسكري الأمريكي في ليبيا إلى عام 1943م، عندما أذِنت السلطات البريطانية للقوات الأمريكية بإقامة قاعدة جوية في طرابلس بصفة مؤقتة، بهدف توظيفها أثناء الحرب إلا أن الحكومة الأمريكية سرعان ما استوعبت الأبعاد الإستراتيجية لتلك القاعدة، مما دفعها إلى تمديد فترة استخدامها، لضمان استمرار حضورها العسكري في المنطقة، وكبح جماح الاتحاد السوفيتي الذي سعى لفرض سيطرته على منطقة طرابلس عقب انتهاء الحرب، وبناءً على ذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الوهلة الأولى لاستقلال ليبيا بتاريخ 24 ديسمبر 1951م إلى التصريح بتقديم الإعانة المالية لدعم الخزينة الليبية، كما بادرت إلى فتح سبل الحوار مع رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر، لضبط العلاقات مع الوجود الأمريكي وفق أُطر قانونية مشروعة، وفى ضوء ذلك أُبرمت معاهدة مؤقتة بين واشنطن والحكومة الليبية عشية نيل الاستقلال، شريطة أن تظل نافذة بصفة مؤقتة إلى حين مصادقة البرلمان الليبي عليها، وقد منحت هذه المُعاهدة الشرعية للوجود العسكري الأمريكي بليبيا مدة 20 عاما، فضلاً عن منح الجانب الأمريكي صلاحيات غير مقيدة لاستخدام التراب الليبي، بما في ذلك الرصد الجوي، وإجراء المسح الطبوغرافي لأي جزء من الأراضي الليبية، ووفقاً للمعاهدة حددت الولايات المتحدة مقراتها العسكرية في قاعدة ويلز Wells، وتعهدت بصرف مبلغ قدره مليون دولار لاستئجار القاعدة (جبار، 2017ص ص77، 76، حكيم، 1964، ص79، عبدالمولى، 2022، ص ص 257 ، 256، المقريف، 2017، ص111، حكيم،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1970، ص121)، وفى شهر أغسطس عام 1952م سعت السلطة التنفيذية برئاسة محمود المنتصر إلى المُطالبة بتعزيز الدعم المالي وتعديل أمد سريان المُعاهدة تماشياً مع رغبات الجماهير في تلك الحقبة، إلا أن الجانب الأمريكي أبدى ممانعة حيال هذه المطالبات، معللاً ذلك بأن الاتفاقية تتسم بالقطعية في مضمونها، وبعد مداولات البرلمان حول بنود هذه الوثيقة أحجم بدوره عن إقرارها؛ مما أفضى إلى استمرار المباحثات بين الطرفين دون جدوى. وعقب تقلد مصطفى بن حليم رئاسة الوزراء عام 1954م أولى اهتماما كبيراً بتطوير علاقاته الدبلوماسية، واضعاً التعاون والصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية كركيزة أساسية في إستراتيجياته الخارجية، لذا فقد تعامل مع هذا المأزق بحنكة سياسية، حيث حرص على تشكيل وفد برئاسته للتفاوض مع الجانب الأمريكي، ضم نخبة من ذوي الاختصاص في المجالين المالي والقانوني، ومن بينهم وزير المالية علي نور الدين العنيزي، ووزير العدل عبدالرحمن القلهود، ووكيل وزارة الخارجية سليمان الجربي، وقد تركزت المفاوضات حول بندين جوهريين؛ أولهما إلزام أفراد القوات الأمريكية بالامتثال للقوانين الليبية، وثانيهما رفع القيمة المالية لاستئجار قاعدة ويلس Wells ، حيث قدم الوفد الليبي مقترحاً بتحديد الإيجار السنوي بخمسة عشر مليون دولار، وهو ما قوبل برفض قاطع من الجانب الأمريكي، الذي وصف هذا التقدير (بالخرافي)، وبعد سلسلة من المباحثات المستفيضة تبين لابن حليم أن مجريات الحوار وصلت لطريق مسدود، وأن الوفد الأمريكي يفتقر إلى الصلاحيات الكافية للخروج بنتائج مثمرة، مما جعل الطريق الأمثل للظفر بالدعم الأمريكي يكمن في استمالة تعاطف الكونغرس الأمريكي تجاه القضايا الإنسانية؛ وعليه عزم بن حليم إلى التوجه نحو واشنطن خلال شهر يونيو 1954م، برفقة بعثة وطنية تضم علي العنيزي، وسليمان الجربي، ومحي الدين فكيني رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس، إلى جانب فتحي الكيخيا سفير ليبيا لدى الولايات المتحدة (جبار ، 2017، ص ص83، 79، 78، 77، حكيم، 1964، ص ص84، 83، طاهر، 2025، ص ص242، 241، 240، أبوبكر، 2016، ص ص275، 274، المقريف، 2017، ص427، بن حليم، د.ت، ص ص183، 182)، وخلال زيارته الدبلوماسية أوضح بن حليم وجهة النظر الليبية وشدد على ضرورة الحصول على الدعم الاقتصادي، بهدف إقناع السلطة التشريعية والجماهير الليبية بأهمية التحالف مع الولايات المتحدة وإبرام اتفاقية القاعدة العسكرية، باعتبار أن توجهات البرلمان الليبي مرتبطة بمدى التزام الإدارة الأمريكية بتعهداتها المالية والتنموية، كما أثار بن حليم مسألة تطوير الجيش الليبي طالباً العون الأمريكي لرفع كفاءة قواته المسلحة، وزيادة قوام الجيش إلى خمسة آلاف جندي، وفى نهاية هذه المباحثات تمكن بن حليم من انتزاع موافقة الجانب الأمريكي على تقديم المخصصات المالية التي طالبت بها الحكومة الليبية، وفى ضوء هذه التفاهمات تكللت المساعي التفاوضية بالنجاح، وأوضح البيان المشترك أن مراسم التوقيع ستجرى على الأراضي الليبية عقب عودة بن حليم، ليتم عرض الاتفاقية على البرلمان للمصادقة عليها (عبدالمولى، 2022، ص ص262، 261، جبار، 2017، ص ص85، 84 ، طاهر، 2025، ص243). وبتاريخ 9 سبتمبر عام 1954م جرت مراسم توقيع الاتفاقية في مقر رئاسة الوزراء بمدينة بنغازي، لتُشكل بذلك تعديلاً جوهرياً للاتفاقية المؤقتة السابقة المبرمة في 24 ديسمبر لعام 1951م، وقد احتوت على مقدمة وثلاثين مادة بدلاً من ثمانٍ وعشرين، وقد مثل الجانب الليبي رئيس الوزراء مصطفى بن حليم بينما ناب عن الجانب الأمريكي (ليونل سمرس) القائم بأعمال المفوضية الأمريكية، وقد نص الاتفاق على استمرار نفاذها حتى تاريخ 24 ديسمبر لعام 1970م، وفى اليوم نفسه الذي أُبرمت فيه الاتفاقية تسلم بن حليم رسالة من سمرس تُفيد بأن الدعم المالي مشروطٌ بموافقة الكونغرس الأمريكي، وقد أبدى بن حليم موافقته على ذلك مؤكداً ضرورة الالتزام ببنود الاتفاقية باعتبارها وثيقة رسمية ملزمة للبلدين(جبار، 2017، ص ص86، 85، حكيم، 1964، ص ص85، 84 ، الحسناوي، 2024، ص67، عبدالمولى، 2022، ص262)، وقد اعترضت بن حليم بعض العقبات في طرحها أمام البرلمان؛ نظراً لتضارب الآراء بين مؤيد ومعارض، إلا أنه تمكن في نهاية المطاف من المُصادقة عليها بتاريخ 30 أكتوبر لعام 1954م، ثم أُحيلت لاحقاً إلى مجلس الشيوخ لإتمام إجراءات الموافقة عليها رسمياً (حكيم، 1964، ص85، جبار، 2017، ص ص89، 88، الجريدة الرسمية، قانون 22، 1954، المادة 30، ص16).

2 ـ العلاقات مع بريطانيا:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عقب هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية خضعت ليبيا للإدارة العسكرية البريطانية في برقة وطرابلس عام 1943م، وعلى أثر ذلك ربطت بريطانيا علاقات وثيقة بالأمير إدريس السنوسي داعمة تطلعاته السياسية لتأسيس دولة مستقلة، ولكن هذا الدعم جاء مدفوعاً بأطماع سياسية نابعة من الأهمية الإستراتيجية لموقع ليبيا الحيوي على البحر المتوسط، حيث استغلت بريطانيا الضائقة المالية الشديدة لتوقيع معاهدة عام 1953م، عشية الاستقلال مع رئيس الحكومة الليبية الأسبق محمود المنتصر، والتي أضفت صفة قانونية لوجودها العسكري على الأراضي الليبية مقابل تقديم مساعدات مالية، وقد نصت الاتفاقية على سريانها لمدة عشرين عاماً مع إمكانية تجديدها أو استبدالها باتفاقية جديدة لاحقاً (جبار، 2017، ص101، حكيم، 1970، ص 101، المقريف، 2017، ص45)، وبعد تقلد بن حليم رئاسة الوزراء سعت حكومته إلى تعديل شروط معاهدة التحالف الليبية – البريطانية المبرمة عام 1953م فيما يتعلق بالدعم المالي، وقد واجهت الحكومة الليبية تعقيدات أكبر مع الجانب البريطاني مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأن الاتفاقية قد حددت مساعدات لسد عجز الموازنة بقيمة مليونين وثلاثة أرباع المليون جنيه إسترليني، بالإضافة إلى مخصصات التنمية الاقتصادية التي بلغت مليون جنيه سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى، واشترطت بريطانيا عدم الشروع في مفاوضات جديدة قبل انقضاء هذه المدة، وإلى جانب ذلك تمتعت بريطانيا بنفوذ واسع داخل الأوساط الليبية، حيث كانت سفارتها تتواصل مباشرة مع الديوان الملكي والقيادات السياسية النافذة في البلاد، كما شغل البريطانيون مناصب في مختلف أجهزة الدولة الإدارية والمالية، نظير مساهمتهم الفعالة في تحرير ليبيا من الاحتلال الإيطالي، لذلك كان من الصعب إقناع الحكومة البريطانية بالدخول في مفاوضات لإعادة النظر في بنود المُعاهدة (جبار، 2017، ص ص103، 102، بن حليم، د.ت، ص ص221، 214، 213، المقريف، 2017، ص361) ، وأمام هذا الموقف اضطرت حكومة بن حليم إلى توظيف أوراق ضغط سياسية بديلة للحصول على المعونة المالية البريطانية، مستغلة المخاوف البريطانية من تنامي النفوذين المصري والسوفيتي في ليبيا، إذ تواصلت سراً مع الاتحاد السوفيتي لتأسيس علاقات دبلوماسية متبادلة منذ مطلع عام 1955م، وبتاريخ 25 سبتمبر لعام 1955م تم الإعلان رسمياً عن إقامة روابط دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وفى الوقت ذاته تقدمت حكومة بن حليم بطلب إلى الحكومة البريطانية للحصول على قرض مالي بقيمة أربعة ملايين ومئتي ألف جنيه إسترليني، يمتد لفترة عشرين عاما؛ وذلك لغرض تمويل مشروع إعادة إعمار محطة كهرباء طرابلس، إذ يحظى هذا المشروع بأهمية مماثلة لأهمية مشروع السد العالي بالنسبة لمصر، بيد أن الجانب البريطاني رفض الإسهام في تمويله، معرباً في الوقت ذاته عن استعداده بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية لدعم إنشاء السد العالي، وقد أثار هذا التناقض سخط حكومة بن حليم، مما دعا السفير البريطاني في ليبيا إلى نقل امتعاض رئيس الوزراء الليبي وبعض وزرائه إلى حكومة بلاده في برقية رسمية وأبلغها أن الوزراء الغاضبين أبدوا استغرابهم من كيفية تعامل الغرب مع حُلفائه، مؤكدين أن هذه المُعاملة لا تليق بالصداقة التي تجمعهم (المقريف، 2017، ص ص365، 361، 360، جبار، 2017، ص ص104، 103)، وهذا الأمر تسبب في خلق هواجس لدى الحكومة البريطانية، خاصة في ظل المحادثات الجارية مع الاتحاد السوفيتي وإقامة علاقات دبلوماسية معها، ومما زاد قلقهم أيضاً إمكانية تقديم السوفييت لمبادرات دعم ضخمة لليبيا، وهذا التطور دفع الحكومة البريطانية إلى إيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى ليبيا بتاريخ 14 مارس لعام 1956م، تشكلت من وزير الخارجية البريطاني (سلوين لويد) ومدير الشؤون السياسية، بالإضافة إلى المستشار المالي والاقتصادي بلندن، وقد عقد الوفد سلسلة من المباحثات مع الجانب الليبي للنظر في آليات تنفيذ الاتفاقية المبرمة عام 1953م، وخلال هذه المحادثات التي جرت بين الجانبين في مارس عام 1956م، قدم رئيس الوزراء مصطفى بن حليم مجموعة من المطالب والملاحظات حول المعاهدة السابقة، وقد تمحورت بشكل أساسي حول مراجعة المخصصات المالية، والمطالبة بزيادة الدعم التنموي لتلبية الاحتياجات المتزايدة للدولة الليبية، وفى المُقابل تعهد وزير الخارجية البريطاني ببحث هذه المطالب لدى حكومته، كما وعد بن حليم بأنه سيكثف مساعيه لدى الجانب الأمريكي لتعزيز منح المعونات لليبيا، وختاماً طرح على بن حليم القيام بزيارة رسمية إلى لندن لتسوية هذه المطالب، وتوطيد أواصر الصداقة بين البلدين (المقريف، 2017، ص365، بن حليم، د.ت، ص ص223، 222، 221، جبار، 2017 ، ص106)، وبناءً على ذلك قام بن حليم بالتوجه إلى العاصمة البريطانية لندن لاستئناف مباحثاته مع الحكومة البريطانية بشأن الدعم المالي،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبعد مناقشات مستفيضة أجراها الوفد الليبي خلال شهر يوليو لعام 1956م، نجح بن حليم في إقناع الجانب البريطاني بزيادة المعونة المالية لتغطية عجز الميزانية، وقد تقررت الزيادة بمقدار ربع مليون جنيه إسترليني للسنة المالية 1956م / 1957م، وثلاثة أرباع مليون جنيه إسترليني للسنة التالية، كما شمل الاتفاق أيضاً تشكيل أساس القوتين البحرية والجوية، مع العمل على زيادة قوات الجيش الليبي تدريجياً حتى تصل عشرين ألف مقاتل، إلى جانب إنشاء مدرسة بريطانية في طرابلس تتولى الحكومة البريطانية تزويدها بالموظفين والتجهيزات اللازمة، وعلى الرغم من هذا الإنجاز الذي تحقق لحكومة بن حليم في يونيو لعام 1956م، إلا أنه سرعان ما تبدلت الظروف مع اندلاع أزمة قناة السويس في يوليو من العام نفسه، حيث ساندت الحكومة الليبية مصرَ ضد العدوان الثلاثي، ومنعت القيادة البريطانية من استخدام قواعدها على الأراضي الليبية، مما جعل الاتفاقيات السابقة بلا قيمة، لتتوالى بعد ذلك القرارات البريطانية بسحب بعض حامياتها، ورفض تقديم المساعدات المالية، وظل الجمود سيد الموقف حتى تنحى بن حليم عن منصبه (بن حليم، د.ت، ص223، المقريف، 2017، ص ص 374 ، 375 ، 376 ، 377 ، جبار، 2017، ص ص 106 ، 107 ، 108، أبوبكر، 2016، ص268).

3 ـ العلاقات مع فرنسا:

بالتزامن مع استقلال ليبيا والذي أعلن في 24 ديسمبر لعام 1951م، أُبرمت اتفاقية مؤقتة بين فرنسا وليبيا ارتكزت على جانبين أساسيين؛ الأول تمثل في السماح للقوات الفرنسية بالبقاء في منطقة فزان لمدة ستة أشهر إلى حين إبرام معاهدة تحالف نهائية تحل محل الترتيبات المؤقتة، أما الثاني فقد نص على التزام فرنسا بتقديم الدعم اللازم لسد العجز في ميزانية الإقليم، وتجدر الإشارة إلى أن فزان كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا، نظراً لارتباطها الجغرافي بتونس والجزائر من ناحية، ولكونها ممراً حيوياً للنقل الجوي يربط بين فرنسا ومستعمراتها الإفريقية من ناحية أخرى، وبناءً على ذلك تقدمت فرنسا بطلب لعقد اتفاقية مماثلة للاتفاقية الليبية – البريطانية بتاريخ 12 أكتوبر عام 1953م، إلا أن الحكومات السابقة لحكومة بن حليم رفضت ذلك الاقتراح (جبار، 2017، ص109، طاهر، 2025، ص ص174، 172، بن حليم، د,ت، ص269، المدامغة، 2020، ص96) ؛ نظراً لمعارضة الرأي العام والبرلمان الليبي للوجود الفرنسي، ورغبة فرنسا في هيمنتها على فزان بشكل يتفوق على الهيمنة البريطانية في برقة، مما أدى إلى تعليق المفاوضات دون التوصل إلى اتفاق (بن حليم، د.ت، ص ص244، 243، طاهر، 2025، ص ص175، 174). وعقب تولي بن حليم رئاسة الحكومة استؤنفت المباحثات الليبية – الفرنسية في 13 نوفمبر عام 1954م ، لكنها تعثرت بسبب رفض فرنسا الجلاء عن فزان، في الوقت الذي قبلت فيه الحكومة الليبية التفاوض على أساس مبدأ الجلاء، مما دفع بن حليم لانتهاج سياسة المُماطلة لربط المفاوضات مع فرنسا بتوقيع الاتفاقية الليبية – الأمريكية، لضمان الدعم الأمريكي للحكومة الليبية في قرارها ضد الوجود الفرنسي، فخلال لقاء بن حليم مع الرئيس الأمريكي أيزنهاور في واشنطن أوضح له أن المطالب الفرنسية بإقامة قواعد عسكرية في فزان غير مبررة، مشيراً إلى أن وجود القوات الفرنسية كان لحماية مستعمراتها في إفريقيا، لذلك رأت الولايات المتحدة ضرورة التدخل لكبح جماح هيمنة فرنسا في المنطقة بدعم مطلب جلاء قواتها العسكرية عن فزان (بن حليم، د.ت، ص ص253، 252، جبار، 2017، ص ص111، 110، المدامغة، 2020، ص ص97، 96)، وبعد أن حَظِيَ بن حليم بالدعم السياسي الأمريكي في مفاوضاته مع فرنسا، توجه إلى باريس مؤكداً رفضه لأية اتفاقيات عسكرية، مصمماً على مبدأ الجلاء رغم تمسك الجانب الفرنسي بحجج قانونية لإلزام الحكومة الليبية بعقد معاهدة تحالف، وقد أفضى الإصرار الليبي والضغوط الغربية الفعالة من السفارتين الأمريكية والبريطانية إلى تقريب وجهات النظر، والتوصل إلى اتفاق يقضي بانسحاب القوات الفرنسية خلال عام من تاريخ توقيع المُعاهدة، وليس من تاريخ تصديقها، وذلك لتجنب مماطلة الجمعية الوطنية الفرنسية في المصادقة عليها، وعقب إتمام المفاوضات تم توقيع المعاهدة الليبية – الفرنسية بتاريخ 10 أغسطس عام 1955م، واشتملت على مقدمة و إحدى عشرة مادة، وبموجبها التزمت فرنسا بإخلاء فزان تدريجياً على مدار 12 شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة، التي أقرها مجلس النواب في منتصف مارس لعام 1956م، ثم تبعتها موافقة مجلس الشيوخ بالإجماع، وصولاً إلى تصديق الملك عليها في الأول من أبريل في العام نفسه (أبوبكر، 2016، ص287، بن حليم، د.ت، ص 259، جبار، 2017، ص ص122، 118 ، 116، 111، حكيم، 1964، ص ص148، 147) .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4 ـ العلاقات مع إيطاليا:

شهدت العلاقات الليبية الإيطالية في عهد رئيس الوزراء مصطفى بن حليم مرحلة جديدة اتسمت بتسوية القضايا العالقة؛ لتجاوز مخلفات الاستعمار، والبدء في مفاوضات جادة لحل مسألة الأملاك الإيطالية في ليبيا بعد سنوات من التوتر، وقد جاءت هذه التطورات نتيجةً طبيعيةً لتركة الحرب العالمية الثانية، حيث خضعت كلٌ من طرابلس وبرقة للإدارة العسكرية البريطانية عقب انسحاب إيطاليا من ليبيا، وتولّي الإنجليز إدارة الممتلكات الإيطالية في برقة، أما طرابلس فقد ظل بها عددٌ من الإيطاليين المُقيمين الذين تعاونوا مع الإدارة البريطانية، ونظراً لتعقيد هذا الوضع، وتشابك التفاصيل المتعلقة بهذه الأملاك، فقد تحولت هذه القضية إلى عقبة رئيسة استدعت طرحها للنقاش داخل أروقة هيأة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى أساسها أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتاريخ 15 يناير عام 1950م، الذى يقضي بتمكين الدولة الليبية من الحصول على الأصول المنقولة وغير المنقولة التي استحوذت عليها إيطاليا، واعتبرتها جزءاً من ممتلكاتها باستثناء بعض الأملاك غير المنقولة اللازمة لتسيير أعمال بعثاتها الدبلوماسية، والمؤسسات التعليمية الخاصة بجالياتها، كما ألزمَ القرار السلطات الليبية باحترام الممتلكات والحقوق والمصالح الخاصة بالإيطاليين، شريطة أن تكون الحيازة قد تمت بصورة شرعية وقانونية، وذلك وفقاً لما ورد في المادة السادسة من هذا القرار(طاهر، 2025، ص ص135، 134، عبدالكريم، 2017، ص55، جبار، 2017، ص129، أبوبكر، 2016، ص289) .

وقد أبدت إيطاليا رغبتها في تسوية المشاكل العالقة مع ليبيا عبر الحلول الدبلوماسية، متطلعة لبناء علاقات قائمة على الصداقة والثقة المُتبادلة؛ لذلك بادرت روما عام 1953م بإيفاد بعثة إلى طرابلس، حيث انطلقت المباحثات مع الوفد الليبي برئاسة محمد الساقزلي، ولكنها اصطدمت بطريق مسدود بسبب مطالبة الحكومة الليبية بتعويضات مالية ضخمة لجبر الأضرار التي خلفتها ويلات الحرب، في حين رفضت الخارجية الإيطالية هذا التعويض معتبرة أن ليبيا كانت جزءاً من أراضيها آنذاك، مما أدى إلى توقف المفاوضات لمدة عامين(طاهر، 2025، ص ص136، 135، جبار، 2017، ص130، أبوبكر ، 2016، ص290)، لتستأنف بعد ذلك في عهد حكومة بن حليم مطلع عام 1955م، حيث اشترط رئيس الوزراء الليبي تناول المسائل القانونية والسياسية معاً، ونال هذا الشرط موافقة روما، ولكن المباحثات توقفت مؤقتاً نتيجة لاستجوابات البرلمان الليبي للحكومة حول حقوق المواطنين وممتلكاتهم التي استولت عليها إيطاليا، وبتاريخ 1 يونيو عام 1955م التقى الوفدان الليبي والإيطالي في طرابلس لبحث ملفات الأملاك والتعويضات، إلا أن هذه المفاوضات تعثرت مجدداً بسبب رفض روما دفع أي مقابل مادي عن خسائر الحرب. وأثناء هذا التوتر جاء تدخل محكمة الأمم المتحدة التي أصدرت قراراً بتاريخ 27 يونيو عام 1955م، يمنح الحكومة الليبية الحق في وضع ثماني مؤسسات كانت محل نزاع مع إيطاليا تحت حراستها المباشرة، منها: بنك نابولي، وبنك صقلية، وشركة البترول الليبية المساهمة، والمخازن العامة لطرابلس، وقد شكل هذا القرار دفعة قوية للموقف الليبي (جبار، 2017، ص ص131، 130 ، طاهر، 2025، ص139)، مما افضى إلى تسوية ملف الأملاك والتعويضات في أكتوبر من العام نفسه، وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين الطرفين بتاريخ 23 يناير عام 1956م، يقضي بموافقة روما على دفع تعويضات عن خسائر الحرب بلغت 2,750,000 جنيه ليبي، ونقل ملكية المؤسسات شبه الحكومية للدولة الليبية، بالإضافة إلى التزام إيطاليا بالإسهام في إعادة بناء ليبيا، على أن تُحال التفاصيل الفنية إلى لجنة ليبية إيطالية مشتركة للبت فيها، وبعد مفاوضات طويلة وشاقة نجح الطرفان في إعداد الصيغة النهائية للاتفاقية، التي جرى توقيعها في روما بتاريخ 2 أكتوبر عام 1956م من قِبل رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم ونظيره الإيطالي أنطونيوسينى، وتضمنت هذه الوثيقة مقدمة وتسعة عشر بنداً، وأيضاً تسعة عشر ملحقاً، فضلاً عن تسع وعشرين مكاتبة متبادلة تنظم مختلف الجوانب، وقد صادق عليها البرلمان الليبي بتاريخ 30 مارس لعام 1957م (جبار، 2017، ص ص135، 133، 132، أبوبكر، 2016، ص ص291، 290، طاهر، 2025، ص141).

وهكذا فقد تبنى بن حليم سياسة خارجية نشطة، فإلى جانب علاقاته المتوازنة مع القوى الغربية أقام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى توثيق أواصر التعاون مع الدول العربية، انطلاقاً من انتماء ليبيا القومي للعالم العربي، وقد تجسدت هذه التوجهات في دعمه الفاعل لكل القضايا العربية سواء من خلال

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقالات الصحفية المؤيدة، أو تسيير المظاهرات الشعبية الحاشدة، فضلاً عن تقديمه الدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية والثورة الجزائرية، ومؤازرة مصر خلال العدوان الثلاثي (أبوبكر، 2016، ص ص301، 300، 299).

الخاتمة:

وأخيراً خلص البحث إلى جملة من النتائج تمثلت في الآتي:

1 ـ اتضح من خلال البحث أن مصطفى بن حليم امتلك رؤية سياسية وإدارية واضحة، أسهمت في نقل الدولة الليبية من مرحلة ترسيخ الاستقلال إلى مرحلة بناء المؤسسات، وقد تجلى ذلك في تبنيه برامج إصلاحية شملت الجوانب الاقتصادية والإدارية والتعليمية.

2 ـ تبين من خلال البحث أن نجاح مصطفى بن حليم لم يتمثل في الحصول على المعونات الخارجية فحسب، وإنما في حسن توظيفها لخدمة مشروع بناء الدولة، إذ استطاع تحويل المساعدات الأمريكية والبريطانية من مجرد دعم مالي إلى ركيزة لإنشاء المؤسسات الاقتصادية وتمويل برامج التنمية، وإرساء البنية الإدارية والاقتصادية للدولة الليبية.

3 ـ أظهر البحث أن إصدار قانون البترول لسنة 1955م شكل تحولاً جوهرياً في تنظيم قطاع النفط، إذ أرسى إطاراً تشريعياً يقوم على حماية السيادة الليبية للثروة النفطية، ومنع احتكار الامتيازات، وإقرار مبدأ المساواة بين الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والاستثمار.

4 ـ أفاد البحث أن السياسة الخارجية التي انتهجها مصطفى بن حليم اتسمت بالمرونة والعملية، حيث نجح في توظيف علاقات ليبيا الدولية للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي اللازم مع الحفاظ على المصالح الوطنية، ومعالجة عدد من القضايا الدبلوماسية التي واجهت الدولة الليبية عقب الاستقلال.

5 ـ تجسد من خلال البحث أن الإنجازات التي تحققت في حقبة حكومة بن حليم وفى مقدمتها: تأسيس الجامعة الليبية، وإنشاء المؤسسات المالية، وتنظيم قطاع النفط، لم تكن إجراءات منفصلة بل مثلت مشروعاً متكاملاً لإرساء دعائم الدولة الليبية الحديثة، وأسهمت في ترسيخ بنيتها المؤسسية خلال مرحلة التأسيس.

التوصيات:

1 ـ الاهتمام بدراسة مرحلة التأسيس للدولة الليبية من خلال إجراء دراسات متخصصة تتناول إسهامات الشخصيات السياسية والإدارية التي شاركت في بناء مؤسسات الدولة عقب الاستقلال.

2 ـ ضرورة العناية بالوثائق والمراسلات الرسمية المتعلقة بحكومة مصطفى بن حليم، والعمل على جمعها وفهرستها وإتاحتها للباحثين لِما تمثله من مصدر أصيل لدراسة تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي.

3 ـ العمل على إجراء دراسات مقارنة بين سياسات حكومة بن حليم والحكومات الليبية التي سبقتها، والتي أعقبتها بهدف الوقوف على أوجه الاستمرار والتطور في عملية بناء مؤسسات الدولة الليبية.

4 ـ دراسة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات الليبية في مرحلة ما بعد الاستقلال، لاسيما كيفية توظيف الدعم الخارجي في برامج التنمية وبناء المؤسسات الوطنية.

5 ـ إدراج تجربة مصطفى بن حليم ضمن الدراسات الجامعية والبحوث التاريخية المتخصصة في التاريخ الليبي الحديث، لما تمثله من أهمية في فهم وتطوير مؤسسات الدولة، والسياسات الاقتصادية، والعلاقات الخارجية خلال السنوات الأولى للاستقلال.

مصادر ومراجع البحث

أولاً، المصادر

أ ـ الوثائق الرسمية:

[1] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، السنة السادسة، العدد 1، لسنة 1956م، مرسوم ملكي يقضي بإنشاء الجامعة الليبية الصادر بتاريخ 15 ديسمبر1955م.

[2] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، السنة الخامسة، العدد 4، قانون البترول رقم 25 لسنة 1955م، الصادر عن مجلس النواب بتاريخ 19 يونيو 1955م.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[3] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، السنة الرابعة، العدد 10، لسنة 1954م، قانون رقم 22 بشأن الاتفاقية بين حكومة المملكة الليبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 20 أكتوبر 1954م.

ب ـ الكُتب:

[4] بن حليم، مصطفى أحمد، (د.ت)، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مصر : مطابع الأهرام التجارية.

[5] بن حليم، مصطفى أحمد، (2003)، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، ألمانيا : منشورات الجمل.

[6] كبة، عبدالأمير قاسم، (1963)، المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، بيروت: منشورات دار الأندلس للطبع والنشر.

ثانياً، المراجع

أ ـ الكُتب:

[7] الحسناوي، ظاهر محمد صكر، (2024)، التغلغل الاقتصادي الأمريكي في ليبيا وأثره في تحديث المجتمع والدولة بعد الاستقلال من خلال النقطة الرابعة 1951 – 1960م، البيضاء : دار جين للطباعة والنشر والتوزيع.

[8] حكيم، سامي، (1964)، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، القاهرة : دار المعرفة.

[9] حكيم، سامي، (1970)، حقيقة ليبيا، ط2، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

[10] خدوري، مجيد، (1966)، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة : نقولا زيادة، بيروت : دار الثقافة.

[11] دي كاندول، ئي .آ .ف، (1990)، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، ترجمة محمد عبده بن غلبون، لندن.

[12] طاهر، مؤمن علي، (2025)، علاقات ليبيا الخارجية في العهد الملكي (1951 – 1969م)، البيضاء :دار جين للطباعة والنشر والتوزيع.

[13] الكبتي، سالم، (2013)، ليبيا مسيرة استقلال، ط2، بنغازي : دار الساقية للنشر، ج3.

[14] المرتضى، فايزة إبراهيم حمد، (2024)، الحكومات الاتحادية في عهد المملكة الليبية 1951 - 1963م، البيضاء : دار جين للطباعة والنشر والتوزيع.

[15] المقريف، محمد يوسف، (2017)، ليبيا بين الماضي والحاضر، بريطانيا : مركز الدراسات الليبية، ج1، م2.

ب ـ المجلات العلمية:

[16] السيد، محمد كمال أحمد، (2023)، شركات النفط الأجنبية في ليبيا وإلغاء النظام الاتحادي 1956-1963م، مجلة وقائع تاريخية، العدد38، القاهرة : مركز البحوث التاريخية / كلية الآداب جامعة القاهرة.

[17] عبدالمولى، صلاح صالح، (2022)، الاتفاقيات الليبية – الأمريكية وأثرها على استقلال ليبيا 1951-1960م، مجلة دلالات للعلوم الإنسانية والتربوية، طبرق : تصدر عن جامعة طبرق.

[18] كريم، حسن المدني علي، (2024)، التقرير السنوي الأول للجامعة الليبية 1955-1956م دراسة وثائقية، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد 37، عدد خاص، زليتن : تصدر عن الجامعة الأسمرية.

[19] المدامغة، حسام علي محسن، (2020)، العلاقات الليبية – الفرنسية 1954 -1956م من خلال تقارير المفوضية الملكية العراقية بطرابلس الغرب، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد15، لبنان : تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة بيروت.

[20] معاطي، أسمهان ميلود، (2015)، الجامعة الليبية وجدلية التشكيل الثقافي، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، العدد30، البيضاء : تصدر عن جامعة عمر المختار.

ج ـ الرسائل العلمية:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[21] أبوبكر، إدريس محمد حسين، (2016)، دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للملكة الليبية 1951 – 1969م، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة : كلية البنات للآداب و العلوم والتربية / جامعة عين شمس.
[22] إمخاطرة، عبدالرحمن صالح محمد، (2017)، التعليم في برقة خلال العهد الملكي 1951-1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، البيضاء : كلية الآداب / جامعة عمر المختار.
[23] جبار، سحر جميل، (2017)، مصطفى بن حليم ودوره السياسي في ليبيا (1921-1957م)، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق : كلية الآداب / جامعة ذي قار.
[24] عبدالكريم، نجاح علي، (2017)، العلاقات الاقتصادية الليبية الإيطالية في العهد الملكي 1951 – 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، البيضاء : كلية الآداب / جامعة عمر المختار.
[25] النعيمي، هند عادل إسماعيل، (2015)، سياسة ليبيا النفطية 1955-1974م، رسالة دكتوراة غير منشورة، العراق : كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية / جامعة بغداد.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).